

## توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية منذ 2019 "Algerian Foreign Policy Trends in Resolving the Libyan Situation Since 2019"



ط.د/ قدير رحمة \*

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر

[rahmakadir25@gmail.com](mailto:rahmakadir25@gmail.com)

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/06/14

تاريخ الارسال: 2024 /02/25

### ملخص:

يثير موضوع السياسة الخارجية الجدل حول عدم وجود تعريف موحد سواء فيما تعلق بدرجة أهميتها وتوزيعها وقضاياها وأدواتها، والتي يمكن من خلالها فهم كيفية التفاعل بين الوحدات الدولية. بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية فهي تعتمد على مقاربة ذات أسس ومبادئ ثابتة في التعامل مع الأزمات، شهد الوضع الأمني في القاري والإقليمي بالنسبة للدول التي تشترك مع الجزائر في حدود مباشرة، في الأخيرة إنحرافات أمنية خطيرة خاصة من ليبيا كان من شأنها أن تهدد الأمن الوطني بشكل مباشر، لذا منذ 2019 والجزائر تحاول أن تجدد في بعض مبادئها وهذا ما لاحظناه من خلال التعديلات الدستورية لسنة 2020، في محاولة منها للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف بالشكل الذي يعيد الاستقرار إلى المنطقة،

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية - الأزمة - الأمن الوطني - التهديدات الأمنية

### Abstract:

*The topic of foreign policy raises the controversy over the lack of a uniform definition as to its relevance, distribution, issues and tools, through which it can be understood how international units interact. With regard to Algeria's foreign policy, it relies on an approach with established principles and principles in dealing with crises. the security situation in the continental and regional regions of States that share direct borders with Algeria, In the latter, serious security deviations, especially from Libya, would have directly threatened national security. So since 2019, Algeria has been trying to renew some of its principles and this is what we have observed through the constitutional amendments of 2020, In an effort to reach a solution that satisfies all parties in a way that restores stability to the region.*

**key words:** Foreign Policy - Crisis - National Security - Security Threats.

\*المؤلف المرسل

## مقدمة:

عرفت ساحة الوطن العربي تحديات أمنية خاصة منذ الحراك الشعبي في 2010 الذي مس العديد من الدول التي كانت تطمح إلى التغيير السياسي، وتعد ليبيا أحد أهم الحالات التي تطور فيها صراع التغيير إلى أن وصل حد الأزمة، من هنا حاولت الجزائر منذ البداية أن تصل إلى حل يعيد الإستقرار والأمن للمنطقة، بحكم أن أولويات العقيدة الأمنية الجزائرية تندرج ضمن الحفاظ على أمن الحدود خاصة وأن تداعيات الأزمة الليبية انتشرت لتهدد الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر، فقد تعدد مظاهر التهديد من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة للجزائر لقد مستها هي الأخرى موجة التغيير فمنذ وصول القيادة السياسية الجديدة في 2019 وهي تحاول العمل على مقاربة أمنية جديدة، والتي اتضحت من خلال التعديلات الدستورية لسنة 2020، وبذلك تكون الجزائر قد حافظت على أمن حدودها الوطنية من جهة وكذلك تكون قد أبدت استعدادها الصريح للعمل نحو محاولة التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف الليبية، فبحكم التداخل التاريخي والحضاري والجغرافي للدولتان في المنطقة المغاربية. بل كذلك بحكم الدور المحوري الريادي الذي تحاول الجزائر أن تصل إليه من خلال مبادئها الثابتة في التعامل مع الأزمات في محيطها القاري والإقليمي.

وتأسيسا على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي :

- ماهي توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية خاصة مع منذ 2019؟.

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤداها أن:

- صاحب تغير القيادة السياسية الجزائرية في 2019 تصور جديد لحل الأزمة الليبية لدرء مخاطرها على الأمن الوطني؟.

للإجابة عن هذا التساؤل البحثي وبغية اختبار الفرضية المقدمة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

- أولا: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية

- ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

- ثالثا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

- رابعا: ضبط وترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار

- خامسا: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية:

### 1. قراءة في مضمون السياسة الخارجية:

يصعب إيجاد تعريف توفيقى ومتفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية من طرف الباحثين والمتخصصين في حقل العلاقات الدولية. إذ تتعدد التعريفات التي تعرضت لدراسة هذا الموضوع ويعود السبب إلى تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعاً للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة، (كيبش، 2018) وفي هذا السياق سوف نستعين ببعض التعاريف التي قدمت من الفقهاء والمفكرين في هذا المجال حيث نجد: التعريف الذي قدمه الأستاذ حامد ربيع بوصفها تبحث في جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقية نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية". (سليم، 1998)

في ذات السياق يذهب الأستاذ محمد السيد سليم هي النشاط الخارجي للدولة أو غيرها من الوحدات ما إذا كان مرتبطاً بهدف وبرنامج معين، (سليم، 1998) أمّا جيمس روزنو يصنف السياسة الخارجية على أنها تلك السلوكيات التي تقوم بها هيئة سلطوية، بطريقة منظمة ومبرمجة، قصد تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف في المحيط الدولي، (صايح، 2014) ويضيف محمد السيد سليم قائلاً أنها ذلك الباب الواسع الذي يفتقر إلى حدود منهجية، (سليم، 1998)

عليه من الضروري تمييز السياسة الخارجية عن مجالات الأنشطة الحكومية الأخرى، بمعنى أنها تصنع داخل حدود الدولة ولكنها توجه وتنفذ داخل البيئة الخارجية لها، وهنا تتدخل العديد من العوامل في صياغتها كالموقع الجغرافي، والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري والأمني والدفاعي. (الكياي، 1981)

ومن هنا تتضح الغاية من محاولة وضع تعريف لهذا المفهوم، إذ لا يمكن فهم السلوك الخارجي للجزائر في إطار الأزمات التي يعاني منها الجوار الإفريقي وليبيا على وجه التحديد. إلا من خلال تحديد سياق واضح لمجال إنشغال السياسة الخارجية الجزائرية.

### 2. السياق التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية:

ارتبط بالعديد من التجارب التاريخية التي عاشتها محلياً وإقليمياً ودولياً، في محاولة لحصرها يمكن تقسيمها لفترات ممتدة ما بين 1954-1965 وهي مرحلة التخلص من الاستعمار الفرنسي، الفترة الثانية تمتد من 1965-1968 وهي التي حاولت فيها الجزائر أن تعزز وجودها القاري والإقليمي من خلال دعم قضايا التحرر في العالم الثالث، وما اتضح جلياً خلال الفترة الممتدة من 1979-1988، حيث أبدت الجزائر تمسكها بمبادئ ثابتة من خلال قضية الصحراء الغربية، واعتبرت أن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حق ثابت، وظفت لأجله كافة الإمكانيات المادية والمعنوية، للتعامل مع المعطيات الدولية والإقليمية من أجل الإقناع بتصورها للوضع الخارجي اتجاه القضية الصحراوية، وتعد المرحلة الرابعة الممتدة من 1997 والتي تميزت بسياسة خارجية ثابتة المبادئ اتجاه قضايا التحرر لعبت فيها الجزائر

الكثير من أدوار الوساطة في القارة الإفريقية، على إثر الأزمات والنزاعات العرقية المدمرة فحوالي 20 دولة على الأقل كلها كانت تعاني داخليا، وفق إدراكات صانع القرار الجزائري في تلك الفترة أن السياسة الخارجية يجب أن تركز توجهاتها نحو الخارج في دعم قضايا التحرر وحل النزاعات بالطرق السلمية، وهو الملاذ الذي يمكنها من فك الحصار على الداخل، والعودة إلى الساحة الدولية. (بوعشة، 2016). وهذا ما لاحظناه مع صعود السلطة السياسية الممثلة في السيد الرئيس عبد المجيد تبون على إثر الحراك الشعبي في الساحة الوطنية في 22 فيفري 2019، والذي قام بالتعديل الدستوري الذي تم إقراره بموجب استفتاء شعبي في الفاتح من نوفمبر 2020، والذي أعدّه الكثير من المختصين بأنه سابقة في التاريخ الدبلوماسي الجزائري، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020) منذ الإستثناء القومي لسنتي 1967 و1973 الذي أقحم الجيش الوطني في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني، فقد شمل التعديل إقرار حالة الإستثناء على مبدأ عدم التدخل المزدوج سياسيا وعسكريا و إلى السماح للجيش الوطني بالتدخل عسكريا خارج الحدود الوطنية، (وليد، 2022)، فبعدها كانت مبادئ السياسة الخارجية ثابتة وظلت كذلك لفترات طويلة، إلا أن الواضح أن الجزائر في الآونة الأخيرة تأثرت بالتحويلات التي عرفتها المنظومة الدولية خاصة فيما يخص الأزمات الإقليمية، ولعل الأزمة الليبية كان لها الأثر المباشر في هذا التغيير، لذلك حاولت التوسيع من مضامين أمنها القومي بما توافق مع طبيعة التهديدات اللاتماثلية الجديدة على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير شرعية، ويعد ذلك استراتيجية إستباقية لتفادي أي كارثة أمنية على الحدود الوطنية التي من شأنها أن تهدد إستقرار أمن الدولة وسيادتها. (فريدة، 2020)

#### ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

تتأثر السياسة الخارجية بمجموعة المتغيرات النفسية والموضوعية التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية وهذا ما يطلق عليه محددات السياسة الخارجية، هذه المعطيات هي تفسيرية للسياسة الخارجية لأي دولة، (صليحة، 2019) على حسب مكانتها وموقعها ودورها في النظام الدولي، (بوقارة، 2012)

فحسب التعريف الذي قدمته الباحثة "كارول باركل CAROL M.BARCER" والتي تعتبر فيه بأن السياسة الخارجية هي حلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي، وذلك من خلال محاولة التأثير في سلوكيات الدول الأخرى. (وهيبة، 2014) هنا نجد أن هذه المحددات تختلف من دولة إلى أخرى بحسب قوة الدولة وضعفها، وحسب التعقيدات الموجودة في البيئة الداخلية لأي دولة سواء كانت إثنية أو بيروقراطية حكومية أو مجتمعية أو حتى ضغوطات البيئة الخارجية، (رياض، 2011-2012) يختلف الباحثون في تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، من حيث حدة ودرجة تأثيرها إلا أن التصنيف الأعم من حيث تقسيمها إلى متغيرات داخلية تشمل كل المتغيرات الجغرافية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخرى خارجية. (وهيبة، 2014) و تكون نتيجة التفاعل مع وحدات دولية

أخرى التي من خلالها يظهر مدى تأثير هذه المحددات على مجال تصرفات الدولة في البيئة الخارجية (بوقارة، 2012).

### 1. المحدد الجغرافي والمجتمعي:

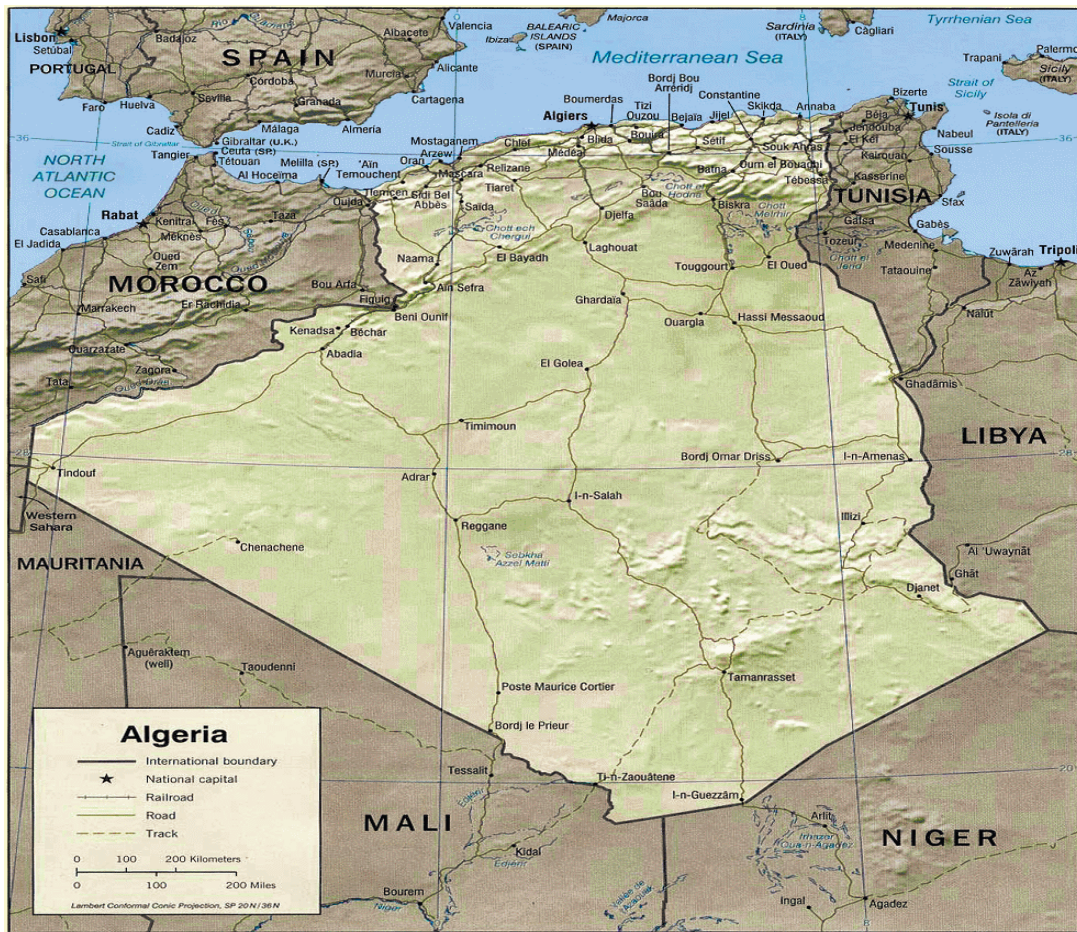
يعتبر مصطلح الجيوسياسية ترجمة لفظية لمصطلح الجيوبوليتيك، وتدفع الضرورة اللغوية إلى استعمال كل منهما تبعا للسياق اللغوي الذي يوضعا فيه، ومما لا اختلاف فيه أن مصطلح الجيوبوليتيك مركب من مصطلحي "الجغرافيا" والسياسة"، ويعني التعبير عن علاقات التأثير والتأثر القائمة بينهم (لخضاري، 2015) في هذا السياق يقول الباحث محمد عادل شريح الذي حددها بعاملين رئيسيين الأول: يتعلق بالتفكير الجيوبوليتيكي حيث يتم الكف عن محاولات تغيير بنية المجتمع وهويته الحضارية، ودراسة هذه البنية والهوية باعتبارهما معطى تاريخيا حضاريا منجز وغير قابل للتحويل في المدى السياسي المنظور، والثاني: يتعلق بنمط التفكير الجيوبوليتيكي فيه تتقدم الدولة بحد ذاتها لتحل الأولوية على حساب قضية نظام الحكم (شريح، 2011).

إسقاطا لما سبق سوف نقوم بتحليل المحدد الجيوسياسي للجزائر، انطلاقا من جغرافياتها الطبيعية وكذا البشرية وعناصر الهوية الوطنية أحد المتغيرات الأكثر أهمية لفهم السياسة الخارجية الجزائرية في بعض النقاط.

#### أ. الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر شمال غرب أفريقيا بين خطي طول 12° شرقا و9° غربا، وبين دائرتي عرض 37° شمالا و19° جنوبا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم<sup>2</sup>، وهو ما يجعلها أكبر البلدان الأفريقية والإسلامية مساحة. (لخضاري، 2015)، مع واجهة بحرية متوسطة تمتد على 2148 كلم (دحلب)، وحدود برية بـ6343 كلم، تتجاوز بها مع سبع دول حدودية وهي (لخضاري، 2015، الصفحات 34-37) من الناحية الشرقية تونس بشريط حدودي طوله 965 كلم/15.21% من مجموع حدودها البرية، ليبيا 982 كلم/15.48%، الناحية الغربية: الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية 42 كلم/0.66%، المملكة المغربية بـ1556 كلم/24.85%، ومن الناحية الجنوبية: مالي بشريط حدودي طوله 1376 كلم/21.69%، النيجر 956 كلم مثل 15.07%، موريتانيا 463 كلم/7.30% (CHENA، 2011).

## الشكل رقم (01) يمثل خريطة الموقع الجغرافي للجزائر



المصدر: <https://www.cosmovisions.com/Algerie-Carte.htm>

## ب. المورد البشري:

تتكون الجزائر من مزيج عرقي تختلط أصوله بين العرب والأمازيغ، تمثل نسبة 15 البربر أصليين، يتمركزون في منطقة القبائل و الأوراس ،والشاوية في الأوراس والهضاب العليا، أما العرب فيتمركزون وسط الجزائر، ويشكل الأتراك الأقلية بالجزائر بحوالي مليون نسمة ، بالإضافة لعناصر أخرى من أصول أوروبية بنسبة أقل من 1 % ويمثلون من تبقى بعد الاستقلال وأغلبهم من الفرنسيين والاسبانيين والإيطاليين، إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الأمازيغية الأصلية بحوالي 250 ألف نسمة في كل من ولاية تمنراست و إليزي و أدرار. (العايب، 2011).

عليه نجد الجزائر تولى أهمية بالغة لهذا العامل، من منطلق الأهمية التي يكتسبها في دعم الأمن الوطني، حيث بلغ إجمالي عدد السكان 45.61 مليون نسمة حسب إحصائيات يناير 2023، بزيادة سكانية تقدر 719 ألف أي بنسبة 1.6% ما بين سنتي 2022 و2023، كما تظهر البيانات كذلك أن نسبة الإناث تمثل 49.1، في حين نسبة الذكور تمثل 50.9 %، وهم يتوزعون حسب آخر إحصائيات لسنة 2023 بنسبة 75%، في المناطق الحضرية في حين تمثل نسبة 25% السكان الذين يقطنون المناطق الريفية

أي بكثافة سكانية تقدر ب 19.15 نسمة /كلم<sup>2</sup>، و هي نسبة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان، والذين يزدحمون في المناطق الشمالية لأسباب تتعلق بالجغرافيا والمناخ مما جعل السكان يفضلون الإستقرار في المناطق السهلية والسهلية ، على غرار المناطق الصحراوية رغم اتساع مساحتها إلا أن الجغرافيا الصعبة تفرض عليهم الفرار إلى مناطق أخرى رغم أن معظم الثروات الاقتصادية في الجنوب. (لخضاري، 2015) .

## 2. المحدد الاقتصادي:

تمتلك الجزائر امكانيات طاغوية كبرى، مفضداً لإكتشافها للبتروال في 1956 وهي تحاول أن تستغل هذا المورد، (KISSINGER) لتصنع مكانتها الخاصة في السوق العالمية لهذا المورد الحيوي، إذ تمتلك الجزائر احتياطات هائلة الجهة الجنوبية، حيث يحتوي اقليم حاسي مسعود ،على أقدم وأكبر حقل نفطي، وتقدر احتياطاته بحوالي 9.3 مليار برميل، يليه حقل حاسي الرمل بحوالي 7,3 مليار برميل، و إلى جانب الامكانيات لمعدنية، 30% من الحديد، والزنك ،والرصاص واليورانيوم، الذهب والاحجار الكريمة ، غلى جانب والثورات الزراعية والحيوانية الهائلة التي تمتلكها.

هذا الكم الهائل من الطاقات المتجددة وغير المتجددة يجعل أمنها الوطني من أهم أولوياتها، فأى تهديد يمس الحدود الوطنية خاصة من الناحية الجنوبية يعد تهديداً مباشراً لأمن واستقرار مصادر عيش واستقرار مواطنها، لذلك تعمل الجزائر وفق مبادئ ثابتة في سياق الدفاع عن أمنها الوطني، في محاولة لحل الأزمات الخارجية خاصة الآتية من دول الجوار بالطرق السلمية بعيداً عن التجاذبات الدولية لدحض الأجدات السياسية التي من الممكن أن تشكل خطر على استقرار المنطقة ، وهي ذات الاستراتيجية التي تتبعها لتسوية الأزمة الليبية.

## 3. المحدد السياسي والثقافي:

تكمن بنية وسيرورة النظام السياسي الجزائري في تداخل جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والشخصية يعود إلى الميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، فيما يرتبط بتطوير آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار الشرعية السياسية. ما إن الصحوة في الوطن العربي قد أثرت على تغيير الأوضاع السياسية في الجزائر إلى حد بعيد، كذلك بالنسبة للتجانس الاجتماعي تركز الجزائر على ملئ الفراغات والهوية بين الفصائل والإثنيات المجتمعية والتركيز على معايير الهوية الوطنية فالمجتمع الجزائري موحد متضامن ومتماسك تحت لواء العروبة والإسلام والأمازيغ. (العايب، 2011)

## 4. المحدد الأمني :

يرتبط مفهوم الأمن بالعامل العسكري الذي يعتبر مؤشر لقوة الدولة والأداة الفعالة في تحقيق أهدافها الخارجية، وتحافظ بها على أمنها وحماية ومراقبة حدودها، فتوفر الدولة على ترسانة ضخمة وكفاءات قيادية عسكرية عالية بالإضافة إلى امتلاكها أسلحة تكنولوجية متطورة ذكية ومدمرة مع توفر عقيدة عسكرية فعالة كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين تنبع أهمية هذا المحدد على اعتبار أن إدراك

الدولة الجزائرية لموقعها بالنسبة للدول الأخرى هو ما يحدد الإستراتيجية الأمنية التي تجابه بها التهديدات الأمنية المختلفة، على غرار التي تعاني منها دول الجوار من أزمات داخلية، إرهاب، انقلابات أمنية، جريمة منظمة، تبيض الأموال، اتجار بالبشر نزوح وهجرة غير شرعية إلى غير ذلك من المشاكل الحدودية انطلاقا من إدراك صانع القرار الجزائري بخطورة هذه الأوضاع الأمنية وتهديد العقيدة الأمنية الجزائرية تحدد السلوكيات الخارجية ضمن رؤية إقليمية لإرساء الأمن والاستقرار من خلال الإسهام في تأسيس الاتحاد الإفريقي وتعزيز الشراكة السياسية والحوار الإفريقي مع القوى العالمية (العربي، 2021)

### ثالثا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

إن السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على عقيدة ثابتة ساهم في تشكيلها هوية الدولة الوطنية والدولية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا ، هذا ما يتجلى من خلال التزامها في سلوكياتها ومواقفها الخارجية بمجموعة من القيم والمعايير التي تجد أساسا متينا لها في المرجعية الثورية، ومن أهم هذه المبادئ مايلي: (ممداد، 2019).

✓ مبدأ الاستقلال الوطني.

✓ احترام سيادة الدول.

✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

✓ رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية .

✓ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

✓ مبدأ حسن الجوار الايجابي.

✓ تلتزم الجزائر في حل النزاعات على الطرق السلمية، إلى جانب تحديد المهام الجوهرية لقواتها المسلحة.

وجاء العمل على إمكانية ضبط وترسيم الحدود مع الدول المجاورة والتي تشترك الجزائر معها في حدود مباشرة على الأساس .

### رابعا : ضبط وترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار:

جرى ترسيم هذه الحدود البرية مع دول الجوار باتفاقيات ثنائية رسمية (بوعلام، 2022)، كما أن الجزائر اعتمدت في ترسيم حدودها على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو المبدأ الذي تمسكت به دون تراجع أثناء فترة العمل على حل المشاكل الحدودية خاصة مع المغرب التي كانت ترفض هذا التقسيم الحدود ويعد ذلك أحد أهم اسباب التوتر في العلاقات منذ معرف بحرب الرمال في 1963، كما يجدر الإشارة كذلك الى مسالة ترسيم الحدود الجزائرية مع ليبيا لم تتم إلى غاية اليوم بشكل رسمي، ويعود ذلك الى تاريخ البلدين الذي لم يشهد أي توتر بشأن ترسيم الحدود وصل إلى حد الأزمة بين الدولتين.

✓ إتفاق رسم الحدود مع تونس في 6 يناير 1970 واتفاق على تعيينها في 19 مارس 1983، وآخر عن الحدود البحرية في 11 جويلية 2011.



- ✓ إتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية في 15 جوان 1972.
- ✓ إتفاق تعيين الحدود مع جمهورية النيجر في 5 يناير 1983.
- ✓ إتفاق تعيين الحدود مع جمهورية مالي في 8 ماي 1983.
- ✓ إتفاق تعيين الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية 13 ديسمبر 1983.
- ✓ بخصوص الحدود الجزائرية الليبية فلا إتفاق في شأن رسمها أو تعيينها. إلا أنها وقعت على معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في 01 فيفري 1984.

يتضح مما سبق أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده وتتقاطع حوله الكثير من الامتدادات المغاربية والإفريقية والعربية والإسلامية، والتي يمكن من خلالها تفسير توجهاتها وتصرفاتها في سياق سياستها الخارجية اتجاه الأزمات التي تعاني من هذه الفضاءات الجيوستراتيجية والتي تشترك الجزائر مع أغلبها في حدود مباشرة، وعلى اعتبار أن الطموح الجزائري يندرج ضمن لعب دور محوري وريادي في المنطقة فتعد أولى اهتماماتها بتركيز على هذه الفضاءات والدوائر الجيوستراتيجية في سياق سياستها الخارجية.

#### 1- الفضاء المغاربي (المغرب العربي):

حيث يضم كل من الجزائر وتونس والمغرب، ليبيا وموريتانيا، والصحراء الغربية، "بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية فالجزائر تدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مما ترتب عنه توتر علاقاتها مع المملكة المغربية"، تنبع أهميته من خلال المقومات الجغرافية، وأهم مقومات تشكيل الهوية وهي اللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والأعراف، وعلى الصعيد المؤسسي من خلال تأسيس الإتحاد المغاربي في 7 فبراير 1989 هذه المبادرة التي كانت غايتها التوصل إلى لمختلف الحلول الأمنية التي تواجهها المنطقة من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

#### 2. الفضاء الأفريقي (منطقة الساحل الإفريقي):

يشمل كل من الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، السنغال، التشاد، النيجر، بوركينا فاسو، نيجيريا، السودان، إريتريا، وإثيوبيا، (براهيمي، 2017) تنوع تضاريسه والتي فهي تتشكل من أراضي قاحلة بحكم الطبيعة الصحراوية الكلية أو الجزئية والتي تتراجع فيها أدنى مستويات الحياة مما أثر على طبيعة الاستقرار الجغرافي للسكان، إلا أنه يزخر بالموارد النادرة والثروات المائية والباطنية. لكن الفشل الدولاتي في احتواء المواطنين وجعلهم لايشعرون بالانتماء دفع بظهور من الحركات الانفصالية التي أثرت على استتباب الأمن، عليه بات من السهل اختراق هذه المنطقة تحت أي ذريعة إنسانية أو سياسية، نظرا للأخطار الأمنية المنحدرة من هناك (الإرهاب والجريمة المنظمة...)، بالنسبة للجزائر تعد المنطقة الشمالية الغربية أكثر المناطق عدم استقرارا وهي منطقة تنفتح عليها الحدود الجنوبية الجزائرية التي تقتسم معها 3819 كلم، أي 66.20% من مجموع الحدود البرية الجزائرية. (لخضاري، 2015).

## 3. الفضاء المتوسطي:

يستمد هذا المصطلح معناه من الكلمة اللاتينية méditerranée التي يدل معناها على الوجود وسط الأرض وكان يقصد به البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم حسب اعتقادهم، يمتد المتوسط على مساحة تقارب 2.966.000 كلم<sup>2</sup>، وتتقاسم شواطئه عشرون دولة ثماني منها عربية وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين ولبنان وسوريا ودولة إسلامية غير عربية وهي تركيا كل من هذه الدول لها من المقومات الجيوستراتيجية والتاريخية والحضارية والاجتماعية. (لخضاري، 2015).

## 4. امتداد وجداني يعبر عنه بالانتماء العربي والإسلامي:

يتعلق بالأسباب الروحية والثقافية والتاريخية والسياسية التي يمكن أن تجنيها الجزائر من انتمائها الى هذا الفضاء، إذ تعد عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي أصبح اسمها منذ 2011 منظمة التعاون الإسلامي، والتي تضم سبعة وخمسون دولة (57) آسيوية وإفريقية وتلتقي على صعيدها دول أخرى وهيئات شعبية ومنظمات وجمعيات غير حكومية، يحضر البعض منها اجتماعات المؤتمر بصفة ملحوظة كما يمكن أن تجتمع الجزائر مع بعض الدول المسلمة الأخرى في قضايا تحريرية مثل قضية القدس، أو كما في الحملات الاستفزازية ضد الإسلام أو قضايا الجاليات المسلمة في الدول الغربية، مثل قضية كشمير وكذا سياسة التصفية العرقية ضد مسلمي بورما في 2012، أو قضايا الإرهاب الإسلاموي خاصة بعد 2001 (وقازي، 2020)

## خامسا: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لحل الأزمة في ليبيا:

مما لا شك فيه أن لكل سلوك يصدر عن صانع قرار داخلي أو خارجي هدف معين، عليه الهدف من السياسة الخارجية حسب المنظرين هو تغيير وضع معين خارج حدود الدولة بغية تحقيق وحماية المصلحة الوطنية بما يتوافق مع مصالح وطموحات الدولة (Holsti, 1972)، في ظل التغير في طبيعة الفواعل والتهديدات بما يوجب امكانية التكهن أو التنبؤ بالشكل الذي يسمح باتخاذ قرارات دقيقة وحاسمة في ذات الوقت، في تعقد الأوضاع وتصاعد الأزمات وبالتالي تعدد المقاربات والرؤى في مجال إيجاد حلول جذرية وناجعة لبعث الإستقرار من جديد في المناطق التي تشهد هذا النوع من المعاناة.

بالتالي، فبالنسبة للجزائر خلال السنوات الأخيرة شهدت استقرار سياسي مكنها من محاولة لعب دور إقليمي في المنطقة الإفريقية، وعلى غرار دول الجوار الإقليمي، في 2019 شهدت الجزائر حراكا شعبيا من أبرز مخرجاته تغيير السلطة السياسية، وتم احتواء الأوضاع الداخلية وتسوية الأمور بالحلول السلمية، هذا ما جعل من الدول الأخرى خاصة دول الجوار والتي لم تتجاوز بعد أزماتها الداخلية أن تعتبر الجزائر قدوة لها، خاصة وان الجزائر سبق وان مرت بأزمة حادة خلال فترة العشرية السوداء في السنوات من 1998 إلى غاية 2001.

عليه و لما كانت السياسة الداخلية هي انعكاس للسياسة الخارجية لأي دولة، وعلى حد تعبير أحد المفكرين أن بأنها الوجه الثاني لعملة واحدة، فإذا كانت السياسة الداخلية هي الوجه الأول فالوجه الثاني

لممارسة العلاقات الدولية هو السياسة الخارجية، ومن هنا استمدت الجزائر الشرعية في لعب دور إقليمي من خلال مبادئ ثابتة في حل الأزمات المتعلقة بدول الجوار من جهة، كما يعد الأمن القومي الجزائري رهنا لإستقرار الأوضاع في تلك الدول ولعل أهم وضع منذ 2011 هو حالة ليبيا، نظرا لطول أمد الأزمة وتدهور الوضع الأمني فيها دون التوصل إلى حل يعيد الاستقرار إليها ويرضي جميع الأطراف الداخلية والخارجية .

### 1. الأزمة الليبية:

لا بد من تشخيص العوامل الداخلية والخارجية لأجل فهم طبيعة أي أزمة، ومنه في حالة ليبيا هيئة جملة من الظروف حتى انفجرت الأوضاع لتصل إلى حد متأزم، وصف بالأزمة؛ (براهيمي، 2017) تم إعلان يوم 17 فبراير 2011، من طرف شاب ليبي، يوما للغضب والمحسوبية، مشابه لأيام الغضب التونسية والمصرية وهكذا بدأت التظاهرات والاحتجاجات كنتيجة للإحتقان الشعبي، (خالد، 2012) وإعلان المؤتمر الوطني للمعارضة، إنضمام الناشطون الليبيون ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضا المعارضون الليبيون في المنفى، ثم ساند بعض القبائل تلك المظاهرات، والمعروف عن دور القبائل أنه كان محوريا، ويعود ذلك إلى الطبيعة القبلية في المجتمع الليبي، ومن بينها قبائل ترهونة، الزاوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، الطوارق، الزنتان، بني الوليد، العبيدات، المقارحة، قبيلة أولاد سليمان وأخيرا قبيلة القذاذفة والتي ينتمي إليها القذافي، حيث شهدت الساحة مشهدا دمويا عنيفا، بسبب استخدام نظام معمر القذافي الميليشيات، والأسلحة الثقيلة والقصف الجوي والدبابات، لمواجهة الثوار ولإستعادة المناطق التي تم تحريرها، وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى (حسين، 2012).

لقد تم إدراج الأزمة الليبية حسب الدراسات ضمن حالات الحروب الأهلية بسبب حالة الإقتتال بين مختلف الفصائل المسلحة، (الدريسي، 1990) وبالتالي تعثر مسار الانتقال الديمقراطي مع تعاقب الحكومات التي فشلت في تحقيق الإستقرار وحل الازمات السياسية والاقتصادية و الفشل في مشروع بناء الدولة، بسبب حالة الانقسام الداخلي بين مختلف الفصائل، رافق كل ذلك إزدواجية الدول الغربية في التعامل مع هذا الوضع المتأزم، غياب تصور إقليمي شامل للأوضاع الداخلية التي آلت إليها من شأنه أن يحول لإيجاد تسوية سياسية بين الفرقاء الليبيين، لولا شبكة المصالح المعقدة بين الدول التي من شأنها أن تركز للإبقاء على حالة الفوضى والانقسام وغياب سلطة مركزية في ليبيا. (قاسم، 2022).

### 2. قناعات السياسة الخارجية لتسوية الأزمة الليبية:

#### أ- على المستوى الداخلي:

تحاول الجزائر أن تدير علاقاتها الخارجية وملفها الأمني الحدودي، وفق مبادئ معروفة وثابتة، وهي تبدي تمسكا واضحا بقناعاتها اتجاه الأوضاع الخارجية خاصة فيما يخص التهديدات المحيطة بها من خلال جوارها الإقليمي، والذي تعتبره مساسا مباشرا بأمنها الوطني، إذ على الرغم من تغير القيادة السياسية، إلا أنها واصلت بخطى ثابتة تسوية أزمات دول الجوار دون التدخل عسكريا، من خلال مساعي

حميدة و دورية، في مواجهة الأوضاع المتدهورة خارج حدودها وتعد ليبيا أكثر حالة تهدد أمنها واستقرارها نظرا للعوامل التي سبق ذكرها. (بوعلام، 2022).

عليه وفق منطق تقدير السلطة السياسية الجديدة منذ 2019، لحدة الأزمات المحيطة به وكيفية التعامل معها، وطالما رؤيته لا تتناقض ولا بأي شكل من الأشكال مع تحقيق المصلحة الوطنية والأمن الوطني، وخدمة المصلحة الوطنية، حتى تتمكن الجزائر من مواصلة لعب أدوارها الإقليمية والأفريقية بما يتوافق مع المكانة والثقل الذي تتمتع به في دوائر محيطها الجيوستراتيجية (مما، 2019)، نجد بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر 2019، استجابة لمطالب التغيير السياسي، هذه الصورة في احتواء الأوضاع الداخلية كان من شأنها أن تقلد الجزائر أدوارا بحجمها التاريخي وموقعها في المنطقة المغاربية والأفريقية .

نجد التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020، الذي خص المادة 31 من الدستور الجديد للعهد الرئاسية الجديدة نصت فيما يخص مبدأ تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية على أنه مبدأ ثابت إلا أن ذلك لا يمنع في إطار موقعها من احترام مبادئ وأهداف مؤسسات التعاون الدولي والإقليمي ممثلة في هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، من المشاركة في عمليات حفظ السلم، (الجريدة الرسمية، 2020) ولا يعد ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدول فالجزائر تدعم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، طالما الوضع لا يهدد إستقرار أمنها الوطني بشكل مباشر، (الجريدة الرسمية، 2021)،

كما تم استحداث مجلس الأمن القومي، مدعوما بقيادة الأركان والجهات الأمنية، إلا أنه غير كاف للتعامل وبشكل حاسم وواقعي مع منطقة يعص احتواء أزماتها والتكهن بمآلها فهي تتغير باستمرار، وبالتالي يصعب معالجة الحقائق الجيوسياسية الجديدة باستخدام العدسات التقليدية للجزائر (وليد، 2022).

#### ب. على المستوى الإقليمي: الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية منذ 2019.

لقد جسدت الجزائر مقاربة لحل الأزمة الليبية انطلاقا من الدور الإقليمي الذي منح لها بفعل العديد من المحددات، وعلى اعتبار أنها تتشارك معها في حدود مباشرة، فقد أدركت أنها تهدد الأمن القومي الجزائري ومنه كان لا بد من السعي نحو تسوية الأوضاع بما يتوافق مع مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في الخارج. فمنذ بداية الأزمة حاولت إيجاد حل سلمي يحول دون دخول ليبيا في نفق الصراعات والفوضى الأمنية ووقف إطلاق النار، ومحاولة الوقوف إلى جانب حق ليبيا في التسوية الداخلية للأزمة دون تدخل الأطراف الخارجية التي لا تزيد الأوضاع إلا تعقيدا، فمنذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 يدعو إلى وقف إطلاق النار. لم تتوقف الجزائر في إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى محاولة احتواء الأزمة الليبية من خلال عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات التي سعت من خلالها إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الفصائل الليبية المتصارعة بغية التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف بالطرق السلمية، رافضة بذلك كل أشكال التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول. كما دعت دول الجوار إلى

تكثيف قدراتها الأمنية على الحدود المشتركة مع ليبيا لمواجهة خطر انتقال هذه التهديدات الأمنية إليها. عبر تفعيل دبلوماسية الحوار وحسن الجوار التي تمخضت عنها العديد من اللقاءات مع مسؤولي كل من تونس وليبيا إلى جانب دول الساحل الإفريقي. كذا بالعمل على دعوة كل الفصائل الليبية المتصارعة إلى الجلوس على طاولة الحوار من أجل إيجاد سبل كفيلة لحل الأزمة وإعادة بناء الدولة على أساس قانوني وديمقراطي تتشارك فيه كل المكونات الإجتماعية. فالجزائر تؤمن أن حل الأزمة الليبية بالأساس يجب أن يكون داخلي. وأي تدخل يجب أن يندرج ضمن الوساطة والتوفيق بين الجبهات المتصارعة، وهذا ما نجدها قد دعت إليه في أكثر من مرة، في كل المحافل الدولية على أن الحل في ليبيا لا يمكن إلا أن يكون ليبيا خالصا.

### الخاتمة:

لقد تعددت مساعي السياسة الخارجية الجزائرية، على مستوى كل الفضاءات الجيوسياسية؛ مغربياً، إفريقيا، عربياً، متوسطياً، إسلامياً، أطلسياً، ودولياً، مما طرح تخوفاً في أن تنساق نحو وهم المكانة والدور الدولي والإقليمي، وهو الطموح العادل الذي تتحمس إليه أي دولة تمتلك قدرات بحجم الجزائر خاصة في فضاءها الجيوسياسي، لذلك نجد الجزائر تحاول باستمرار تعزيز قدراتها وتفعيلها فعلياً من خلال مواقفها الثابتة، إلى مواصلة التمسك بمبادئها في مساندة قضايا التحرر، واحترام حقوق الإنسان، لقد اقترن التحرك الخارجي للجزائر في إفريقيا عامة واتجاه دول الجوار بالسعي لمواجهة التهديدات المحيطة في السياق الإقليمي في منطقة الساحل وليبيا خاصة، عن طريق القيام بزيارات للدول الإفريقية وتقديم المساعدات والسعي لدور الوساطة والتنسيق والتحفيز على استعادة السلم والأمن كما شدد الرئيس منذ توليه السلطة على إعادة إحياء الدور الدبلوماسي للجزائر بخطى ثابتة لا تتعارض مع العقيدة الجزائرية.

من هنا يتضح أن المقاربة الجزائرية اتجاه ليبيا سواء قبل تغيير السلطة السياسية أو بعدها معالمها واضحة وغير خاضعة للمساومة أو التغيير طالما يتعلق الأمر بالأمن القومي والمصلحة الوطنية، وما إن حاولت الجزائر أن تعمل على تعديل بعض المواد في عقيدتها السياسية، إلا أن عقيدتها الأمنية ثابتة فقد أبت على الجانب الدفاعي فيها دون المساس ببقية المبادئ القيمة الأخرى، فالجزائر تؤمن أن القوة العسكرية ماهي إلى قدرة دفاعية للدولة لا هجومية، في هذا السياق هي تسعى وفق المساعي الدبلوماسية الحميدة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار، فطول الشريط الحدودي الجزائري مع ليبيا يبلغ 982 كلم، وهو الامتداد الجغرافي الذي يزيد من ضرورة احتواء الجزائر لأوضاع الأمن الداخلية في ليبيا التي آلت تداعياتها أن تمس الأمن الوطني الجزائري، بالنسبة لتزايد التهديدات الأمنية التي يصعب كبحها خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وهي أحد المخاطر الكبرى التي لا يصعب التكهن بنتائجها، بالتالي فأى انحراف أمني فيها يعد خطراً كذلك على الأمن الوطني الجزائري وبشكل مباشر، لذلك تسعى الجزائر لإيجاد مقاربة ترضي بها جميع الأطراف عبر لعب دور الوساطة والتوفيق بين الأطراف الداخلية في

ليبيا ، ذلك لأنها اعتبرت ولا تزال تؤمن أن حل الأزمة الليبية يجب أن يكون من الداخل ولا يمكن للأطراف الخارجية أن تكون طرف وسيط ولا أن تأتي بحل جذري للأزمة، إذا لم يكن متفق عليه داخليا. فلطالما كانت مقارنة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات متوازنة وهي تسعى ضمن مبادئها الثابتة والراسخة إلى إيجاد حلول سلمية بحيث يتصدر الحل الدبلوماسي أولويات خياراتها الخارجية.

#### قائمة المراجع :

#### - الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي. (1981). موسوعة السياسة (الإصدار د ط). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

#### الكتب :

1. جورج طرابيوشي. (2018). الدولة القطرية والنظرية القومية. بيروت: مكتبة الفكر الجديد .
2. حسين أحمد قاسم. (2022). ، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة (ط1). بيروت، لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
3. حسين بوقارة. (2012). السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. بوزريعة (د.ط)- الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
4. خليل حسين. (2012). قضايا عربية معاصرة، القومية الوحدة الثورات أزمات الأنظمة الصراع العربي الإسرائيلي ومفاوضاته. بيروت ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية.
5. دالع وهيبة. (2014). دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006. الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع .
6. العربي العربي. (2021). أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية، 1956-2013، (ط 1). بيروت، لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
7. عمر فرحاتي، مريم براهيم. (2017). الأزمة في الساحل الافريقي الابعاد والخلفيات (ط 1). الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.
8. محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية. جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: (ط1). مكتبة النهضة المصرية.
9. محمد بوعشة. (2016). الدبلوماسية الجزائرية والأزمة الكبرى في الإستراتيجية الدولية احباط طموح قوة اقليمية افتراضية.(د.ط). القاهرة، مصر: دار العالم العربي.
10. محمد عادل شريح. (2011). الثورات العربية وملامح الفكر السياسي العربي الجديد. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

11. منصور لخضاري. ( 2015). السياسة الأمنية الجزائرية المحددات الميادين التحديات (ط1). بيروت ، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

12. ناصر جويده، خلف خالد. ( 2012)، الثورات العربية في الميزان (ط 1). الاسكندرية ، مصر: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر .

#### الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). (ع 82).

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2021). (27).

#### المجلات والمقالات:

1. إدريس عطية، عقبة وقازي سلطان (دي دش, 2020). رهانات التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المدارات الجيو- أمنية. دفاتر السياسة والقانون ، 12 (2).

2. حادي ابراهيم. (2021). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة ع 1 (4).

3. حموم فريدة. (2020). الجزائر ودول الجوار: إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى والتحول في مفهوم الأمن. الناقد للدراسات السياسية ، م 4 (ع 1).

4. رمضان مفتاح و أحمد لشهب. (دي دش, د س). ، الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية. مجلة أبحاث.

5. سهام الدريسي. (1990). مآزق الانتقال السياسي في ليبيا ، مركز الفكر الإستراتيجي. (ع 25)،

6. عبد الرؤوف و بن شهاب عبد الكريم كيدش. (دي دش, 2018). السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دو الجوار ومتطلبات التكيف. الباحث الاجتماعي- قسنطينة 2

7. عبد يش وليد. (2022). إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة من منظور مقارنة هريمان. 09 (02).

8. مصطفى صايح. (دي 12, 2014). الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وإنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.

#### الرسائل والأطروحات:

1. حمدوش رياض. (2011-2012). تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. قسنطينة 01: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

2. سليم العايب. (2011). الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. الجزائر باتنة: جامعة الحاج لخضر. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

3. ممداد صليحة. (2019). محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الأفريقي. الجزائر: جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية.
4. ناصر بوعلام. (2022). التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعيتها على الأمن الإقليمي للجزائر.. جامعة الجزائر 3، الجزائر.  
المواقع الإلكترونية:

1. فازية دحلب. (بلا تاريخ). وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 27 06 2023، من دراسة جديدة ترفع طول الساحل الجزائري إلى 2148 كم:

<https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/145924-2148>

المراجع باللغة الأجنبية:  
الكتب:

1- K. J. Holsti : International politics Aframe work for AninLgis : 6th ed. (New. 1972.York. Prentice –Hall.

<https://archive.org/details/internationalpol0004hols>

المقالات:

2- Henry KISSINGER: "Entretien et réflexion sur un nouvel ordre mondial." *Politique internationale* (1992).N54.

المواقع الإلكترونية:

3- Salim CHENA ; L'Algérie : de la puissance idéologique à l'hégémonie sécuritaire ,*Annuaire français de relations internationales*, vol. XII, 2011.

<https://books.openedition.org/editionscnrs/22836?lang=fr>